

قياس وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام في الجزائر للفترة (2000-2020)
Measuring and analysing the relationship between the budget deficit and Algeria's public debt (2000/2020)

ط.د. بوحوش أسماء¹/مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة (الجزائر)، a.bouhaouch@univ-skikda.dz.

د. صيد فاتح²/مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة (الجزائر)، Seidfateh@yahoo.fr.

تاريخ النشر: 2023/06/09

تاريخ القبول: 2023/05/25

تاريخ الاستلام: 2022/02/16

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر عجز الموازنة على الدين العام في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت بيانات للفترة (2000-2020)، حيث قدمت الدراسة تحليلا وصفيا لتطور عجز الموازنة والدين العام بشقيه الخارجي والداخلي، كذلك حاولت إبراز أثر العجز الموازني على الدين العام باستخدام منهج التحليل الكمي القياسي وذلك بتطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة سببية أحادية بين الدين العام وعجز الموازنة، حيث أن الدين العام يسبب الزيادة في العجز الموازني. الكلمات المفتاحية : عجز الموازنة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الدين العام ، متجه الانحدار الذاتي Var. تصنيف JEL : H62 ; H68 ; C59 .

Abstract:

This study aims to determine the impact of the budget deficit on Algeria's public debt. To achieve this goal, data from the period (2000-2020) were used, where the study provided a descriptive analysis of the development of budget deficit and public debt in both the external and internal dimensions. The study also tried to highlight the impact of budget deficit on public debt using the standard quantitative analysis approach by applying the autoregressive vector model var, .one of the most important findings of the study is the existence of a single causal relationship between public debt and budget deficits.as the public debt it causes an increase in the budget deficit.

Keywords: budget deficit,public expenditure,public revenue, public debt, autoregressive vector model var.

Jel Classification Codes : H62 ;H68 ; C59.

¹ المؤلف المرسل: بوحوش أسماء، الإيميل a.bouhaouch@univ-skikda.dz

تهديد :

تعتبر مشكلة الدين العمومي وعجز الموازنة من المشاكل الاقتصادية التي تواجه أي دولة خاصة بالنسبة للدول النامية فالجزائر تعرف عجزا هيكليا في موازنتها العامة بسبب ازدياد النفقات العامة وارتباط الإيرادات بعائدات المحروقات حيث تعتمد في تمويل موازنتها على الجباية البترولية بنسبة كبيرة وفي ظل التذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية ومن أجل التعافي من العجز المزمع في ميزانيتها وجب البحث عن موارد أخرى لتغطية هذا العجز لعل أهمها الدين العام باعتباره إحدى الوسائل أو الحلول المتاحة للخروج من الأزمة، فالدين العام هو عبارة عن العجز المتراكم للميزانية قد تلجأ إليه الدولة في حالة عجز الموارد المالية المحلية عن تغطية متطلبات الإنفاق، فيتم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي عبر إصدار السندات الحكومية، أو الاقتراض الخارجي من مختلف مصادر الإقراض الخارجية.

1.I- إشكالية البحث :

ما هي طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين العام في الجزائر؟

2.I - فرضيات البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الدين العام في الجزائر يسبب الزيادة في العجز الموازني ، وكذلك العجز الموازني يسبب الزيادة في الدين العام حيث أن العجز الناتج عن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة يتم تمويله عن طريق الدين العام.

3.I - أهداف البحث :

-دراسة مشكلة العجز الموازني في الجزائر من خلال تبيان مفهومها وأسبابها والوقوف على مراحل

تطورها.

-الوقوف على واقع الدين العام الداخلي والخارجي وتطوره .

-معرفة مدى تأثير عجز الموازنة على الدين العام .

4.I - أهمية البحث :

يلقى العجز في الموازنة والدين العام بشقيه الداخلي والخارجي أهمية كبيرة لماله من آثار سلبية على الاقتصاد، لذلك فإن دراسة العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين العام بوصفه إحدى وسائل تمويل هذا العجز يعتبر مدخلا لفهم طبيعة هذه العلاقة ثم اتخاذ إجراءات لازمة لعلاج المشكلة.

II- الإطار النظري لعجز الموازنة والدين العام

عند حدوث العجز في الموازنة هناك عدة مصادر يمكن اللجوء إليها لمعالجة هذا العجز منها الاقتراض العام، فيتم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي عبر أذونات وسندات الخزينة أو الاقتراض من الجهاز المصرفي أو الاقتراض الخارجي من مختلف مصادر الإقراض الخارجية.

II-1- مفاهيم عامة حول عجز الموازنة :

II-1-1- تعريف عجز الموازنة:

يمكن تعريف عجز الموازنة بأنه "الحالة التي تسود الموازنة العامة للدولة عندما يكون حجم النفقات العامة أكبر من حجم الإيرادات العامة التي يلزم توفيرها لتمويل تلك النفقات خلال فترة زمنية معينة" (بن تفات، ساحل، وأليفي، 2018، صفحة 236)، كما يعرف أيضا بأنه "الرصيد السالب للميزانية للدولة والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض مما يؤدي إلى تزايد الدين العمومي" (بودلال، 2018، صفحة 455).

II-1-2- أنواع عجز الموازنة

هناك عدة أنواع للعجز يمكن إجمالها فيما يلي:

الشكل (01): أنواع العجز الموازني



المصدر: من إعداد الباحثين.

العجز الشامل: هو العجز الذي يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد دون أقساط القروض المستحقة وبالتالي فإن العجز المالي يعكس الفرق المالي الذي يجب تغطيته عن طريق الاقتراض.

العجز الجاري: وهو ذلك العجز الذي يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية (كردودي، 2007، صفحة 136).

العجز الأساسي: وهو العجز الذي يستبعد فيه فوائد الديون لإعطاء صورة حقيقية عن السياسة المالية الحالية.

العجز التشغيلي: وهو يقيس العجز في ظروف التضخم أي أنه عبارة عن اقتراض الدولة والقطاع العام ناقص الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم.

العجز الهيكلي: يعبر هذا النوع من العجز عن الجزء من النفقات العامة التي لم تستطع الإيرادات تغطيته بسبب عدم نجاح الحكومة في ترشيد الإنفاق العام وعجزها عن تنمية مواردها المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية والقضاء على ظاهرة الهرب الضريبي (درازو أيوب، 2002، الصفحات 199-200).

II-2- مفهوم الدين العام

تعتبر الديون مصدر من مصادر الإيرادات العامة والتي تلجأ إليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة عند حدوث عجز في الموازنة، فالدين العام حسب تعريف صندوق النقد الدولي "إجمالي الخصوم التي تتطلب أداء الأصل والفائدة في تاريخ أو تواريخ محددة، ويتكون من جميع الالتزامات المتمثلة بأدوات الدين وهي: سندات وأذون الدين، القروض، حقوق السحب الخاصة، العملة والودائع، نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، الحسابات مستحقة الدفع" (صندوق النقد الدولي، 2011، صفحة 03)، كما يمكن تعريفها بأنها: "عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الغير (أفراد، مصارف، مؤسسات مالية، وغيرها)، مع التعهد برد أصل المبلغ ودفع الفوائد عن مدته وفقا لشروطه" (عواضة و قطيش، 2013، صفحة 987)

وينقسم الدين العام إلى قسمين، دين عام داخلي ودين عام خارجي.

II-2-1- الدين العام الخارجي

يمكن تعريف الدين العام الخارجي بأنه: "القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين خارج إقليم الدولة، وتشمل أيضا القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والهيئة الدولية للتنمية" (العضايلة، العمرو، و القرالة، 2015، صفحة 517)

"هي القروض التي تحصل عليها الدولة من حكومة أجنبية أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الخارج، وتسلك الدولة هذا السبيل عند حاجتها لرؤوس الأموال، وعدم كفاية المدخرات الوطنية أو من أجل رغبتها في الحصول على العملات الأجنبية لتحسين ميزان المدفوعات، وقد تقتض من أجل الحصول على ما يلزمها من سلع إنتاجية و سلع استهلاكية ضرورية" (ذنيبات، 2003، صفحة 205)

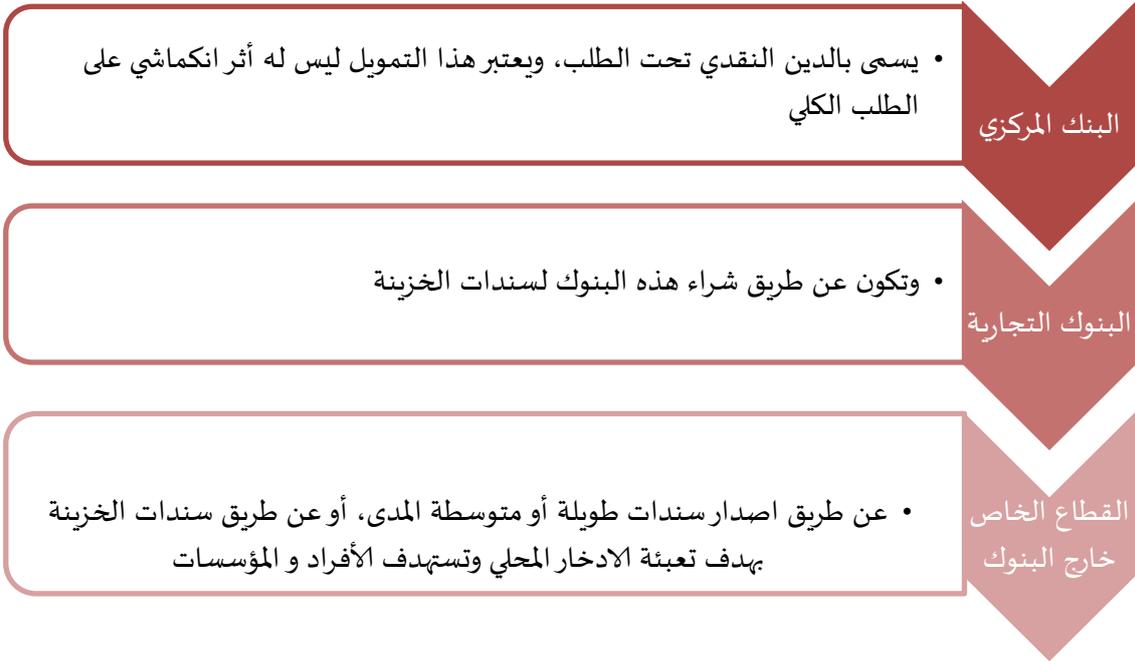
II-2-2- الدين العام المحلي

"يمثل الدين العام الداخلي مجموع ما تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا وطنيين أو أجانب" (بعلي و أبو العلاء، صفحة 79)، ولنجاح سياسة القروض الداخلية تتطلب عدة شروط أهمها:

1. وجود سوق نشطة للأوراق المالية تتداول فيها أدوات الدين العام.
2. استقرار القوة الشرائية للنقود.
3. أن تكون أسعار الفائدة موجبة ومشجعة وأعلى من معدلات التضخم.
4. وجود مدخرات لدى القطاعات المختلفة واستعدادها لشراء السندات.
5. توافر الثقة في وعود الحكومة من أجل سداد الفوائد واستهلاك السندات في مواعيدها (حمدي، 2013، صفحة 163).

وهناك عدة مصادر للدين العام المحلي:

الشكل (02): مصادر الدين المحلي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صبرينة كردودي، سبرينة مانع، سهام كردودي، أساليب تمويل عجز الموازنة العامة والآثار المترتبة عليها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 4، عدد 7، 2018، ص 200.

II-3- تحليل العلاقة بين العجز في الموازنة والدين العام

يرتبط الدين العام بعلاقة قوية مع العجز في الموازنة فالدين العام هو عبارة عن تراكمات القروض العامة الذي يزيد بدوره من عجز الموازنة.

II-3-1- الدين العام وقيد الميزانية العامة

يظهر العجز في الموازنة عندما لا تستطيع الحصيلة الضريبية T تغطية الإنفاق الحكومي G ويمكن كتابة قيد الموازنة على النحو التالي:

$$G - T + iB_{t-1} + iEB_{t-1} = \Delta M + \Delta B + E\Delta B_{t-1} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

G : الإنفاق الحكومي

T : تمثل الإيرادات الإجمالية من الضرائب

ويمكن التعبير عن عجز الموازنة ب: $D = G - T$ ويمثل العجز الأساسي

($iB_{t-1} + iEB_{t-1}$) : مدفوعات الفوائد على الدين المحلي والخارجي في الفترة السابقة

ΔM : التغير في المعروض النقدي

ΔB : التغير في السندات الحكومية

$E\Delta B_{t-1}$: الدين الخارجي حيث: E يمثل سعر صرف العملة الوطنية

وبتعويض $D = G - T$ تصبح المعادلة:

$$D + iB_{t-1} + iEB_{t-1} = \Delta M + \Delta B + E\Delta B_{t-1} \dots \dots \dots (02)$$

من المعادلة 02 يتضح لنا أن الطرف الأيسر يمثل العجز الإجمالي للموازنة (العجز الأساسي D + مدفوعات خدمة الدين العام للفترة السابقة ($iB_{t-1} + iEB_{t-1}$) (الفتلاوي والموسوي، 2019، صفحة 281)

أما الطرف الأيمن من المعادلة فيمثل مصادر تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من البنك المركزي والذي يعبر عنه بالتغير في المعروض النقدي ΔM أو عن طريق الاقتراض المحلي من الجمهور من خلال إصدار السندات أو أذونات الخزينة والذي يعبر عنه بالتغير في السندات الحكومية ΔB ، او يتم تمويل هذا العجز عن طريق الدين الخارجي (الأفندي، 2016، الصفحات 22-21)

وتبين المعادلة رقم 1 أن علاقة الدين العام بعجز الموازنة هي علاقة تبادلية ذات اتجاهين، فإذا كان الطرف الأيمن من المعادلة ($\Delta M + \Delta B + E\Delta B_{t-1} > 0$) فالدين الحكومي سوف يزداد مادام هناك عجز في الموازنة لأن زيادة النفقات على الإيرادات الضريبية معناه حدوث عجز ويتم تمويل هذا العجز عن طريق الدين العام هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبافتراض أن العجز الأساسي في الموازنة صفر $G - T = 0$ فسوف تبقى مدفوعات الفائدة $iB_{t-1} + iEB_{t-1}$ تقتصر وتضاف القروض على أصل الدين وسوف ينمو الدين بسعر الفائدة (محمود، 2021، صفحة 34)

II-3-2- نظرية المكافئ بارو-ريكاردو

ترجع هذه النظرية إلى دافيد ريكاردو (David Ricardo) (1823-1772) وتبنى النظرية الريكاردية أن الإنفاق الممول بالدين يعمل على مزاحمة الإنفاق الخاص من خلال تأثيره على التوقعات ومستوى الثقة، فإذا توقعت الأسر مثلاً والشركات زيادة ضريبية مستقبلاً كنتيجة لاقتراض الحكومة اليوم، فإنها سوف تقلل من استهلاكها واستثمارها وفقاً لذلك، فتمويل عجز الموازنة بالدين سوف تزيد من الادخار الخاص ويعوض التناقص في الادخار العام (بانافع وعبد المجيد، 2016، صفحة 185)، وقد أظهر روبرت بارو من خلال فرضية التصرفات العقلانية للأفراد وقدرتهم على استشراق المستقبل، أن النظرية الريكاردية قد تظل سارية حتى لو حصل الجيل الحالي على خفض الضرائب، فالزيادة في دخل الأفراد الناجمة عن تخفيض الضريبة اليوم لن تحفزهم على زيادة إنفاقهم الاستهلاكي الحالي فالأفراد يتصرفون بطريقة رشيدة ومن ثم فإنهم يعلمون أن تمويل عجز الموازنة بالدين وتخفيض الضرائب حالياً ما هو إلا تغيير توقيت فرض الضرائب مستقبلاً وإعادة جدولتها، ومنه فلأن زيادة الادخار الخاص يعوض التناقص الادخار الناجم عن تخفيض الضريبة في الوقت الحالي (ابريي، 2020).

II-3-3- المنهج النيوكلاسيكي

ترى النظرية النيوكلاسيكية أن العجز في الموازنة ينشأ بسبب النمو في النفقات وأن هذه الزيادة يرافقها يصاحبها زيادة في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكنتيجة لزيادة النفقات تضطر الدولة إلى تغطيتها عن طريق زيادة حجم ومعدلات الضرائب على القطاع الخاص وبالتالي التأثير سلباً على الادخار والاستثمار والإنتاج بالنسبة للقطاع الخاص (مرسي، 2021، صفحة 374)، وحسب 2013 fredrick واستناداً لنظرية المزاحمة فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي والزيادة في الدين تؤدي إلى انخفاض استثمارات القطاع الخاص (مرسي، 2021، صفحة 374) لأن الحكومة تسد العجز عن طريق إصدار السندات وبيعها للقطاع الخاص أو عن طريق الاقتراض من مصادر

أجنبية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومنه توجيه الأموال المعدة للاستثمار من قبل القطاع الخاص إلى شراء السندات الحكومية بفعل تأثير ارتفاع أسعار الفائدة (شاني، 2011، صفحة 32)

II -3-4- المنهج الكينزي

مع أزمة الكساد الكبير جاء كينز ليبرهن على بداية مرحلة جديدة تكون فيها الدولة عنصرا فعالا في النشاط الاقتصادي ويجب على الدولة أن تتدخل في حالات الكساد حيث يسمح النموذج الكينزي بتصور أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال ومنه تحقيق التوازن الاقتصادي، ويتم تمويل النفقات المتزايدة عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي الجديد فالاقتراض سوف يؤدي إلى إقامة مشاريع تحقق عائدات ومنه زيادة الحصيلة الضريبية أما التمويل عن طريق الإصدار النقدي فسوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم الطاقة الإنتاجية ومنه زيادة العرض الكلي (قرود و كزيز، 2018، صفحة 198).

III. واقع عجز الموازنة والدين العام في الجزائر

لبيان طبيعة العلاقة بين الدين العام وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 لا بد أن نستعرض هيكل الموازنة العامة والدين العام الداخلي والخارجي في الجزائر.

III.1. هيكل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الجدول (01): تطور رصيد الميزانية والدين العام للفترة (2000-2020).

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	الإيرادات			النفقات	رصيد الموازنة	الدين العام	
	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	المجموع			الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي
2000	1213.2	364.6	1578.1	1178.1	400	1022.9	1917.1
2001	1001.4	488.5	1505.5	1321	184.5	999.4	1758.5
2002	1007.9	595.1	1603.2	1550.6	52.6	980.5	1836.2
2003	1350	624.3	1974.4	1690.2	284.2	982.2	1839.7
2004	1570.7	652.5	2229.7	1891.8	337.9	1000	1616.4
2005	2352.7	815	3082.5	2052	1030.6	1094.3	1253.6
2006	2799	840.5	3639.8	2453	1186.8	1779.7	428.3
2007	2796.8	883.1	3687.8	3108.5	579.3	1044.1	425.4
2008	4088.6	1101.8	5190.5	4191	999.5	734	403.1
2009	2412.7	1263.3	3676	4246.3	-570.3	808.8	537.9
2010	2905	1487.8	4392.9	4466.9	-74	1099.2	539.4

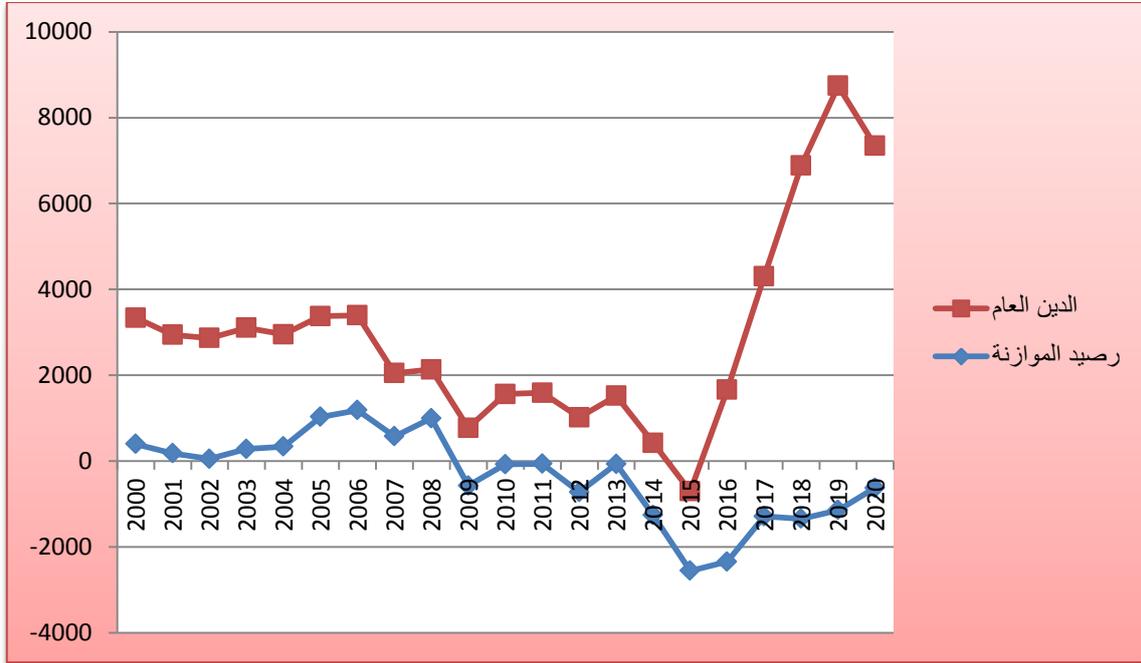
1656	441	1215	-63.5	5853.6	5790.1	1810.4	3979.7	2011
1740.5	428.3	1312.2	-718.7	7058.2	6339.3	2155	4184.3	2012
1588.5	416.8	1171.7	-66.6	6024.1	5957.5	2279.4	3678.1	2013
1683.9	444.9	1239	-1257.4	6995.8	5738.4	2349.9	3388.4	2014
1850.1	469.3	1380.8	-2553.2	7656.3	5103.1	2729.6	2373.5	2015
4005.1	597.8	3407.3	-2341.4	7383.6	5042.2	3261.1	1781.1	2016
5591.7	633.8	4957.9	-1284.9	7282.6	5997.9	3870.9	2127.1	2017
8223.7	665.7	7558	-1342.6	7732.1	6389.5	4039.8	2349.7	2018
9880.9	655.5	9225.4	-1139	7725.5	6586.5	4068	2518.5	2019
7969.4	656.3	7313.1	-2380	7823	5443	3101.94	2340.06	2020

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- وزارة المالية على الموقع <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/prevision-et-politiques-ar/531-retrospective>
- المديرية العامة للضرائب على الموقع <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/22-2014-05-14-10-16-29/2014-05-14-10-18-34/1561-2020-344>
- صندوق النقد العربي على الموقع <https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-0>
- البنك الدولي على الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?locations=DZ>
- المديرية العام للخرينة على الموقع <http://mfdgb.gov.dz/evolution-du-budget-de-letat>

الشكل (03): تطور رصيد الدين العام وعجز الموازنة للفترة (2000-2020).

الوحدة : مليار دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01).

من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (03) نلاحظ أن:

الموازنة العامة حققت رصيذا موجبا خلال الفترة 2000 إلى 2008 حيث انتقلت من 400 مليار دينار سنة 2000 إلى 999.5 مليار دينار سنة 2008 ويعود السبب إلى ارتفاع إيرادات خاصة الإيرادات من المحروقات بفضل الانتعاش في أسواق النفط فانتقلت من 1213.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 4088.6 سنة 2008، كذلك عرفت نفس الفترة تنامي النفقات العامة حيث سجلت سنة 2000 1178.1 مليار دينار لتصل إلى 4191 مليار دينار سنة 2008 ويرجع السبب إلى التوسع في البرامج التنموية المجسدة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2001 و 2009-2005، أما بالنسبة للدين العام الخارجي فنلاحظ انخفاضه خلال نفس الفترة من 1917.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 403.2 مليار دينار سنة 2008 ويعود السبب إلى السداد المسبق لديونها الخارجية سنة 2006 بفضل الانتعاش في أسواق النفط وزيادة الإيرادات النفطية، أما فيما يخص الديون الداخلية فقد عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 999.1 مليار دينار و 1000 مليار و 1779.7 مليار دينار خلال السنوات 2001، 2004، 2006 على التوالي بسبب إطلاق أولى القروض السندية وطرحها للاكتتاب في السوق المحلية وعموما يمكن القول أن الجزائر خلال هذه الفترة اعتمدت على صندوق ضبط الموارد في تسديد الديون الخارجية والداخلية وتمويل المشاريع التنموية بفضل التحسن في أسعار النفط وارتفاع الإيرادات من المحروقات.

ابتداء من سنة 2009 تحول الفائض في الموازنة إلى عجز حيث سجل عجزا يقدر بـ 570.3- مليار دينار جزائري و -74 مليار دينار جزائري سنة 2010 ويعود السبب إلى ارتباط الإيرادات بعائدات المحروقات حيث انخفضت من 4088.6 سنة 2008 إلى 2412.7 سنة 2009 ثم ارتفعت

سنة 2010 إلى 2905 مليار دينار ويعود السبب إلى الأزمة المالية العالمية 2008 وتأثيراتها على أسعار النفط أما فيما يخص النفقات فقد ارتفعت من 4246.3 سنة 2009 إلى 4466.9 مليار دينار سنة 2010 يرجع السبب إلى ارتفاع نفقات المستخدمين.

أما فيما يخص الدين العام فقد ارتفع من 1346.7 مليار دينار سنة 2009 إلى 1638.6 مليار دينار سنة 2010 ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الدين العمومي الداخلي حيث انتقل من 808.8 مليار دينار سنة 2009 إلى 1099.2 مليار دينار سنة 2010 ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى لجوء الحكومة لسد جزء من العجز عن طريق المديونية الداخلية.

نلاحظ أن رصيد الموازنة سجل عجزا تراوح بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2011-2014) حيث انتقل من 63.5- مليار دينار سنة 2011 إلى 1257.4- مليار دينار سنة 2014 ويرجع السبب إلى ارتفاع النفقات العامة من 5853.6 مليار دينار سنة 2011 إلى 6995.8 مليار دينار سنة 2014 اثر السياسة المالية التوسعية في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) وكذلك صرف المخلفات المالية للتعويضات بأثر رجعي في سنة 2012 كما شهدت نفس الفترة ارتفاعا في الإيرادات النفطية بسبب التحسن في أسواق النفط أسعار النفط حيث انتقلت من 3979.7 مليار دينار سنة 2011 إلى 3388.4 مليار دينار سنة 2014 .

بالنسبة للدين العام فقد تراوحت قيمته بين 1656 و 1683.9 مليار دينار جزائري خلال نفس الفترة فالدين الخارجي سجلت قيم منخفضة في حدود 4 مليارات دينار أما الدين الداخلي فسجل ارتفاعا طفيفا تراوح بين 1215 و 1239 مليار دينار خلال نفس الفترة فتمويل عجز الموازنة خلال هذه الفترة كان عن طريق صندوق ضبط الموارد وجزء منه يتم تمويله عن طريق الدين الداخلي.

خلال الفترة (2015-2019) سجل رصيد الموازنة عجزا متتاليا حيث كانت أعلى قيمة له خلال سنة 2015 ب 2553.2- مليار دينار جزائري حيث يفسر هذا العجز بتراجع أسعار المحروقات وهو ما انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية ويعود السبب إلى انخفاض الإيرادات من الجباية البترولية بسبب الأزمة البترولية لسنة 2014 حيث انخفضت الإيرادات إلى 5103.1 مليار دينار سنة 2015 لتعاود الارتفاع سنتي 2018 و 2019 حيث حققت الجباية البترولية 2349.7 و 2518.5 مليار دينار على التوالي أما بالنسبة للنفقات فقد سجلت قيمة 7656.3 مليار دينار سنة 2015 لتتخفف إلى 7383.6 بسبب إجراءات التقشف المطبقة ثم واصلت الارتفاع إلى 7725.5 مليار دينار سنة 2019 بسبب البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2015-2019).

بالنسبة للدين العام فقد ارتفعت قيمته من 1850.1 مليار دينار سنة 2015 إلى 3407.3 مليار دينار سنة 2016 ويعود ارتفاع هذه القيمة إلى زيادة الدين الداخلي بسبب تفعيل الجزائر للقرض السندي تحت اسم القرض الوطني للنمو من أجل تعبئة الادخار وتوجيهه لتمويل العجز في الموازنة ابتداء من سنة 2016 وابتداء من سنة 2017 نلاحظ ارتفاع قيمة الدين الداخلي بسبب اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من أجل التخفيف من عجز الموازنة وهذا من خلال تعديل قانون النقد والقرض 10/90 حيث سجلت قيمة الدين 4957.9 مليار دينار لتواصل الارتفاع إلى 9225.4 مليار دولار سنة 2019.

خلال سنة 2020 سجل رصيد الموازنة عجزا يقدر ب 2380 مليار دينار جزائري بسبب أزمة "كوفيد-19" وتداعياتها فقد انخفضت الإيرادات إلى 5443 مليار دينار جزائري بسبب انخفاض الجباية البترولية كذلك شهد الإنفاق العام ارتفاعا حتى وصل إلى 7823 مليار دينار وترجع هذه الزيادة إلى التدابير التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الجائحة كذلك بالنسبة للدين العام فقد حقق رصيда بقيمة 7969.4 مليار دينار.

IV - تحليل نتائج العلاقة بين العجز في الموازنة والدين العام في الجزائر للفترة 2000- 2020

لدراسة أثر عجز الموازنة على الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020، تم بناء نموذج قياسي يمثل فيه الدين العام المتغير التابع أما المتغير التفسيري فهو رصيد الموازنة ، وذلك باستعمال برنامج EViews 10 وهذا ل 21 مشاهدة من 2000 إلى 2020 ، ولذلك فان متغيرات النموذج هي:

- المتغير المستقل: رصيد الموازنة RE

- المتغير التابع: الدين العام Pd

IV -1- اختبار السكون

للكشف عن اختبار جذر الوحدة سوف نعلم على اختبار ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون، والنتائج

موضحة في الجدول التالي:

الجدول (02) : نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية ديكي فولر الموسع -فيليبس بيرون عند مستوى معنوية 5%

درجة التكامل	الفرق الثاني		الفرق الأول		المستوى		المتغيرات
	اختبار	اختبار	اختبار	اختبار	اختبار	اختبار	
	pp	adf	pp	adf	pp	adf	
	p-value	p-value	p-value	p-value	p-value	p-value	
I(1)	-	-	0.0012	0.0014	0.7646	0.7285	Re
I(1)	-	-	0.0407	0.0124	0.9141	0.1336	Pd

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews-10

يلاحظ من خلال الجدول رقم (02) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس -بيرون (PP) أن متغير رصيد الموازنة RE الذي أظهرت النتائج أنه غير ساكن في المستوى بل هو ساكن في الفرق الاول، أما متغير الدين العام Pd فأظهرت النتائج كذلك عدم سكونها في المستوى عند مستوى معنوية 5% ، وهو ما دفعنا إلى أخذ الفروق الأولى التي أظهرت النتائج عندها سكون متغيري رصيد الموازنة والدين العام أي أن كل متغيرات الدراسة ساكنة في الفرق الأول. وهو ما دفعنا إلى اختبار التكامل المشترك .

IV -2- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن

بعد التأكد من أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول سيتم الانتقال الى اختبار

التكامل المشترك لجوهانسن من أجل دراسة العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول(03): نتائج اختبار الأثر والقيم العظمى لجوهانسن

Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.492832	13.75519	15.49471	0.0899
At most 1	0.044046	0.855863	3.841466	0.3549
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.492832	12.89933	14.26460	0.0812
At most 1	0.044046	0.855863	3.841466	0.3549

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والمقدرة ب 13.75519 هي أقل من القيمة الجدولية والمقدرة ب 15.49471 وهذا عند مستوى معنوية 5% أي غياب التكامل المشترك وعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهو ما يؤكد اختبار القيمة الكامنة العظمى الذي كانت قيمته المحسوبة والمقدرة ب 12.89933 أقل من القيمة الجدولية والمقدرة ب 14.26460 أي غياب العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. وهو ما يدفعنا للبحث عن وجود علاقة قصيرة الأجل عن طريق نموذج الانحدار الذاتي .var

IV-3. درجة التأخير

بعد التأكد من غياب العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يمكننا تطبيق نموذج VAR، وقبل تقدير النموذج قمنا بتحديد درجة التأخير المثلى فتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول(04): عدد فترات الإبطاء المثلى

Included observations: 16						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-283.3316	NA	1.06e+13	35.66645	35.76302	35.67139
1	-259.0664	39.43092*	8.48e+11*	33.13330	33.42302*	33.14814
2	-254.9866	5.609715	8.69e+11	33.12333	33.60619	33.14805
3	-253.2899	1.908854	1.26e+12	33.41123	34.08725	33.44585
4	-250.9073	2.084723	1.83e+12	33.61341	34.48258	33.65792
5	-241.9556	5.594798	1.36e+12	32.99445*	34.05676	33.04885*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يلاحظ من خلال نتائج الاختبار الذي يوضحه الجدول أن هناك اختلافا بين النتائج، حيث أن الفترة المثلى بالنسبة لاختبار (sc) هي الفترة 1، أما اختبار (aic) فأظهرت النتائج أن فترة التباطؤ المثلى هي 5، لكن وبعد النظر إلى مختلف نتائج الاختبارات الأخرى قمنا بتحديد فترة الإبطاء ب 1.

IV.4. تقدير نموذج var

بعد تحديد فترة الإبطاء المثلى وهي 1، قدرنا نموذج var والنتيجة كانت في الجدول الموالي:

جدول (05): نتيجة تقدير نموذج var

Included observations: 20 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []		
	PD	RE
PD(-1)	0.893397 (0.08980) [9.94872]	-0.054139 (0.07978) [-0.67864]
RE(-1)	-0.678488 (0.19671) [-3.44916]	0.793452 (0.17475) [4.54048]
C	357.3600 (314.635) [1.13579]	-41.35776 (279.509) [-0.14797]
R-squared	0.905409	0.620090
Adj. R-squared	0.894280	0.575395
Sum sq. resid	11898347	9390028.
S.E. equation	836.6019	743.2056
F-statistic	81.36027	13.87375
Log likelihood	-161.3405	-158.9730
Akaike AIC	16.43405	16.19730
Schwarz SC	16.58341	16.34666
Mean dependent	3267.530	-456.8100
S.D. dependent	2573.007	1140.556

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

$$PD = 0.893397245257 * PD(-1) - 0.67848813893 * RE(-1) + 357.359989036$$

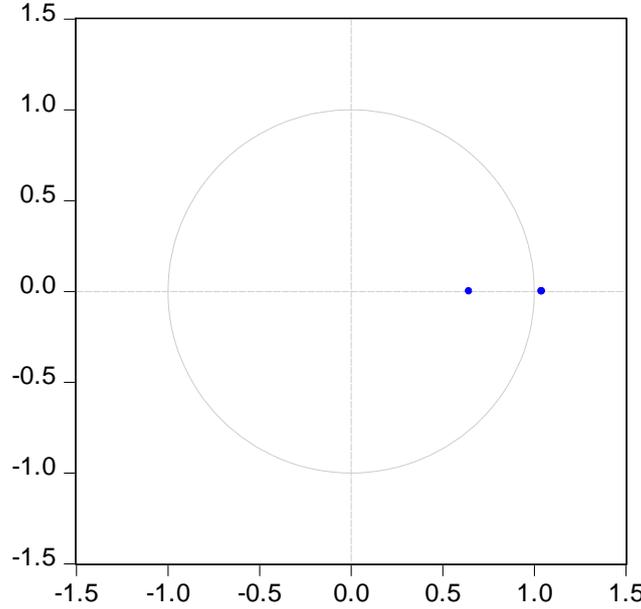
تشير المعادلة أعلاه إلى الدين العام بدلالة قيمه السابقة والقيمة المؤخرة لرصيد الموازنة، ويمكن استنتاج ما يلي:

معامل التحديد $R^2 = 0.905409$ مما يعني أن 90.5% من التغيرات الحاصلة في الدين العام تم تفسيرها بالتغيرات الحاصلة في رصيد الموازنة والنسبة الباقية ترجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، وبالتالي يمكن اعتبار أن النموذج معنوي، بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج بالرجوع إلى اختبار فيشر فهي مقبولة لأن F المحسوبة أكبر من الجدولية

IV. 5. اختبار جودة النموذج

بعد تقدير نموذج var يتوجب علينا دراسة استقرارية النموذج، فكانت النتائج مبيّنة في الشكل الموالي:

الشكل (04): نتائج اختبار استقرارية نموذج Var
Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يلاحظ من خلال الدائرة الأحادية أن أحد المعاملات أقل من الواحد والآخر يقترب من الواحد، وأحد الجذور يقع داخل الدائرة الأحادية أما الآخر فهو يقع بالقرب من حدود الدائرة الأحادية، وعليه يمكننا الحكم بأن النموذج مستقر نسبياً.

IV. 6. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

جدول (06): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Bera

Sample: 2000 2020 Included observations: 20				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.143005	0.068168	1	0.7940
2	-0.579514	1.119454	1	0.2900
Joint		1.187622	2	0.5522
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	5.000158	3.333861	1	0.0679
2	2.431633	0.269201	1	0.6039
Joint		3.603062	2	0.1650
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	3.402029	2	0.1825	

2	1.388656	2	0.4994
Joint	4.790685	4	0.3095
*Approximate p-values do not account for coefficient estimation			

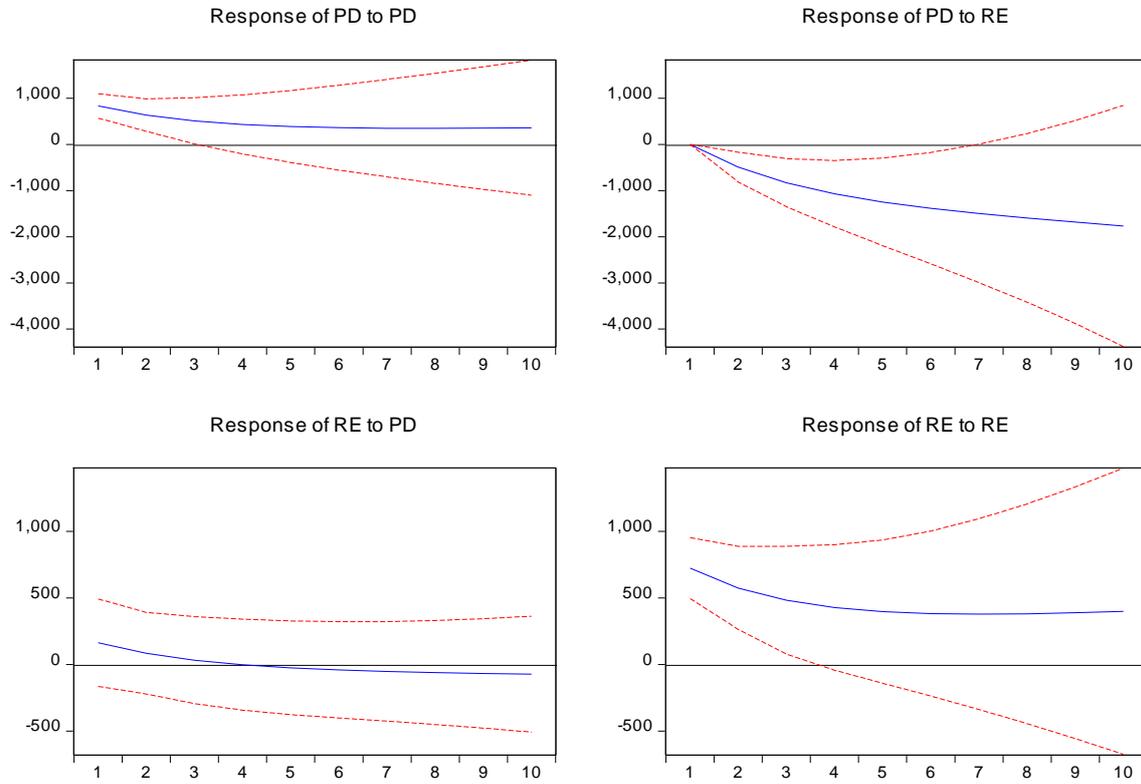
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال نتائج اختبار Jarque-Bera والذي يوضح لنا طبيعة توزيع بواقي النموذج اتضح لنا أن درجة المعنوية أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية وأن بواقي السلسلتين تتبع التوزيع الطبيعي.
7. IV تحليل دوال الاستجابة

من أجل تحليل ودراسة استجابة أي صدمة على الدين العام وتأثيرها على الموازنة العامة قمنا باختبار Response to Cholesky فكانت النتائج كالتالي:

الشكل (05): دوال الاستجابة الفورية

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

بالنسبة لاستجابة صدمة الدين العام على نفسه (Pd to Pd) فأظهرت النتائج أن أي صدمة في الدين العام لها أثر إيجابي قوي على الدين العام نفسه خلال الفترة الأولى لينخفض هذا الأثر تدريجياً حتى الفترة العاشرة.

أما بالنسبة لاستجابة صدمة في الدين العام وأثرها على رصيد الموازنة فأظهرت النتائج أنه خلال الفترة الأولى لم يكن لها أي أثر ومع بداية الفترة الثانية فقد كان لها أثر سلبي متزايد حتى الفترة العاشرة

بالنسبة لاستجابة صدمة في رصيد الموازنة على الدين العام فالنتائج أظهرت أن هناك أثرا إيجابيا متناقص خلال الفترة الأولى والثانية والثالثة لكن بداية من الفترة الرابعة فهناك أثر سلبي متزايد حتى الفترة العاشرة. أما فيما يخص استجابة صدمة في رصيد الموازنة على رصيد الموازنة نفسها فأظهرت النتائج أن هناك أثر إيجابي لكنه متناقص حتى الفترة العاشرة.

IV 8. تجزئة التباين

من خلال الجدول رقم (07) والذي يوضح لنا مقدار التباين في التنبؤ لمتغير الدين العام والذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه ولبقية المتغيرات الأخرى وكانت النتائج كالتالي:

جدول (07): نتائج تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of PD:			
Period	S.E.	PD	RE
1	836.6019	100.0000	0.000000
2	1160.267	82.03454	17.96546
3	1514.925	59.47527	40.52473
4	1904.050	42.83668	57.16332
5	2308.056	31.98430	68.01570
6	2714.808	24.91255	75.08745
7	3119.066	20.14988	79.85012
8	3519.434	16.81536	83.18464
9	3916.384	14.39453	85.60547
10	4311.218	12.58051	87.41949

Variance Decomposition of RE:			
Period	S.E.	PD	RE
1	743.2056	4.884453	95.11555
2	943.5803	3.842396	96.15760
3	1060.508	3.138876	96.86112
4	1143.660	2.699188	97.30081
5	1211.036	2.448479	97.55152
6	1270.761	2.325553	97.67445
7	1326.978	2.285427	97.71457
8	1381.997	2.297012	97.70299
9	1437.190	2.339616	97.66038
10	1493.422	2.399806	97.60019

Cholesky Ordering: PD RE

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

اتضح لنا أن تأثير التباين الحاصل في الدين العام على نفسه خلال الفترة الأولى يقدر ب 100% ، بينما تقل النسبة خلال الفترة الثانية حتى تصل إلى 12.5% في الفترة العاشرة. أما تأثير الدين العام على رصيد الموازنة فيبدأ تأثيره في الفترة الثانية بمعدل 17% ويتزايد حتى يصل إلى 87.4% خلال الفترة العاشرة

كما يبين الجدول أعلاه أن تأثير التباين الحاصل في رصيد الموازنة على الدين العام كان ضعيفا ومتناقصا خلال الفترات العشرة. وعلى العكس من ذلك فالنتائج أظهرت أن تأثير التباين الحاصل في رصيد الموازنة على نفسه كان قويا ومتزايدا حتى وصل الى 97% خلال الفترة العاشرة. وهذه النتائج كانت متوافقة لححد كبير مع اختبار السببية لفرانجر.

19. IV اختبار السببية

جدول (08): نتائج اختبار السببية لفرانجر

Sample: 2000 2020			
Included observations: 20			
Dependent variable: PD			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
RE	11.89670	1	0.0006
All	11.89670	1	0.0006
Dependent variable: RE			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
PD	0.460552	1	0.4974
All	0.460552	1	0.4974

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول رقم والتي تظهر أن المتغير pd يسبب المتغير RE وهذا عند مستوى معنوية 5% إذ إننا نرفض فرضية العدم والتي تقول بأن المتغير Pd لا يسبب المتغير Re . في حين أن المتغير Re لا يسبب المتغير Pd عند مستوى معنوية 5% ومنه فإننا يمكننا القول بأن الدين العام يسبب العجز في الموازنة، بينما رصيد الموازنة لا يسبب الزيادة في الدين العام.

الخلاصة:

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر عجز الموازنة على الدين العام في الجزائر، من خلال دراسة قياسية اعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي VAR و بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة 2000-2020 أي 21 مشاهدة تتعلق ب: رصيد الموازنة، الدين العام .

1.IV. نتائج البحث:

بناء على الدراسة التحليلية والقياسية تم التوصل إلى النتائج التالية:
- استمرار تزايد العجز في الموازنة من سنة لأخرى راجع بالأساس إلى السياسة المالية التوسعية منذ سنة 2000 وعدم رشادة الإنفاق العام.

-عدم مواكبة النمو في النفقات العامة لمعدل النمو في الإيرادات العامة نتج عنه عجز في الموازنة العامة، خاصة وأن الإيرادات العامة معظمها متأتية من المحروقات وهو ما جعلها تتأثر بالتقلبات الحاصلة في أسواق النفط وبالتالي تراجعها وانخفاضها بفعل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

-ارتفاع المديونية العامة خاصة خلال السنوات الأخيرة راجع إلى زيادة الدين العام الداخلي من أجل تمويل عجز الموازنة.

-وجود علاقة سببية أحادية بين الدين العام وعجز الموازنة، حيث أن الدين العام هو ما يزيد من العجز في الموازنة، وغياب العلاقة السببية بين عجز الموازنة والدين العام .

2.IV. مقترحات البحث:

-العمل على التحكم في حجم الإنفاق العام بما يواكب الإيرادات العامة، وهذا عن طريق ترشيد النفقات من خلال الحد من النفقات الغير ضرورية، القضاء على الفساد وتبديد المال العام، العمل على تخفيض الدين العام وأقساطها كونها عبارة عن مصروفات تشكل عبئا مالياً يزيد من حدة العجز في الموازنة

-العمل على تنمية وتنويع الإيرادات العامة خارج المحروقات من خلال التوجه إلى قطاعات منتجة كالصناعة والزراعة ، السياحة والاستثمار فيها هذا من جهة ومن جهة أخرى تنمية الإيرادات الضريبية عن طريق التوعية بمخاطر التهرب الضريبي، توسيع قاعدة الوعاء الضريبي...الخ، وهو ما يضمن زيادة مساهمتها في تنويع الإيرادات وتقليل الاعتماد على المحروقات.

-تقليل اللجوء للاقتراض من أجل سد العجز في الموازنة واختيار وحصره في تمويل مشاريع استثمارية من أجل رفع الناتج المحلي الإجمالي ومنه زيادة الإيرادات من الضرائب لتخفيف العجز في الموازنة.

V- الإحالات والمراجع :

1. أحمد علي ابراهيمي. (2020). نظرية الدين الحكومي. تاريخ الاسترداد 12 12 , 2020، من <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-160180831653508.pdf>
2. البنك الدولي. تم الاسترداد من <https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?locations=DZ>
3. المديرية العامة للخزينة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من [/http://mfdgb.gov.dz/evolution-du-budget-de-letat](http://mfdgb.gov.dz/evolution-du-budget-de-letat)
4. المديرية العامة للضرائب. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/22-2014-05-14-10-16-29/2014-05-14-10-18-34/1561-2020-344>
5. بن محمد بن صالح حمدي. (2013). توازن الموازنة العامة (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

6. حامد عبد المجيد دراز، و سميرة ابراهيم أيوب. (2002). مبادئ المالية العامة. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
7. حسن محمود. (2021). تطور العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام بالتطبيق على مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، 12 (1)، 34.
8. حسين عواضة، و عبد الرؤوف قطيش. (2013). المالية العامة (الإصدار 1). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
9. راضي محمد العضايلة، حسن عبد الرحمان العمرو، و حذيفة سميح القرالة. (2015). هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012). دراسات العلوم الادارية ، 42 (2)، 517.
10. سلام الفتلاوي، و عبد الجبار الموسوي. (2019). قياس وتحليل العلاقة بين تطور الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2017). مجلة الادارة والاقتصاد ، 8 (32)، 281.
11. سلام كاظم شاني. (2011). تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1988-2009. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، 32. كلية الادارة والاقتصاد، العراق: جامعة كربلاء.
12. صبرينة كردودي. (2007). تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي (التوظيف-القروض) (الإصدار 1). دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
13. صبرينة كردودي، سبرينة مانع، سهام كردودي، (2018). أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عليها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 4 (7)، 200.
14. صندوق النقد الدولي. (2011). احصاءات دين القطاع العام مرشد لمعديها ومستخدميها. تاريخ الاسترداد 12 12 2021، من صندوق النقد الدولي: [file:///C:/Users/hp/Downloads/\[9781484368817.pdf](file:///C:/Users/hp/Downloads/[9781484368817.pdf)
15. صندوق النقد العربي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.amf.org.ae/ar/content/>
16. عبد الحق بن تفات، محمد ساحل، و محمد أليف. (2018). أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2016). مجلة حوليات جامعة الجزائر 1 ، 32 (4)، 236.
17. علي بودلال. (2018). العجز الموازني في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول). مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ، 3 (2)، 455.
18. علي قروود، و نسرين كزيز. (2018). اليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل الغير تقليدي (حالة الجزائر 2007-2017). مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية (4)، 198.

